Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

زعموا أن الذى سوغ لهما ذلك انتقال الضمير إليهما من الكون العام المحذوف والحق أن الضمير لما ينتقل، وهو مستتر فى الاسم المقدر، وإنما تدل شبه الجملة عليهما معاً. ثم إن الزعم بأن شبه الجملة هى صاحبة المحل، يقتضى أن يكون لها إعرابان، وعاملان. فقولنا : «إن الحقَّ فوقَ الشبهات» تحمل كلمة «فوق» منه إعرابين : أحدهما أنها ظرف منصوب على الظرفية والثانى : أنها خبر فى محل رفع.

فأين العاملان اللذان قاما بذلك ؟ وهل يجوز أن يسلط على الاسم عاملان أصليان، ويكون له إعرابان حقيقيان معاً؟

والحقيقة أن شبه الجملة قد تكون مكوناً واحداً كالظرف ومسألة تعدد وظيفته النحوية شأنها شأن تعدد وظيفة المكون المفرد، لكن اهتمام النحاة بالناحية الشكلية من جهة وبالتصنيف إلى أقسام للكلم من جهة أخرى أدى إلى مثل هذا التقسيم لتعدد الوظيفة النحوية من مفرد إلى شبه جملة إلى مركب وجملة.

ومما يدل، على أن الحدث ينصب شبه الجملة أنها قد تحل محل نائب الفاعل، وتقوم مقامه إذا بنى الفعل للمجهول، نحو قولنا : يصام شهر رمضان، ستر داخلنا، لا يقام فى دار بخيل، لن يعنى بحاجة كسول، وإنما يكون نائب الفاعل ما أصله المفعول، ومن هذا كله نرى أن شبه الجملة بشطريها، محلها النصب، وناصبها هو الحدث، الذى تقيده وتتعلق به.

وتعلّق شبه الجملة مردّه إلى الارتباطين المعنوى واللفظى، فإن وجد العامل الذى تقيده شبه الجملة، وينصبها لفظاً أو تقديراً، كان بينهما ما يسمى بالتعلق وإلا فلا. وها نحن أولاء، نبسط ما لا يقتضى التعّلق، فى نوعى أشباه الجمل.

١ ـ الظرف : إذا ناب الاسم الذى هو فى الأصل ظرف، عن الفاعل نحو : يصام شهر رمضان، وهذا رجل لا يختلف أمامه، فقد الحاجة إلى التعلق. ذلك لأنه قد انتقل من حيز الظرفية إلى حيز الاسمية، حين